وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 26 أبريل 2023

أخبار الطاقة

النفط يتراجع وسط حالة من عدم اليقين بشأن التوقعات العالمية ورفع الفائدة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفع النفط أمس الثلاثاء محققاً مكاسب لليوم الثالث على التوالي، مدعوما بتفاؤل المستثمرين بأن السفر في عطلة في الصين سيعزز الطلب على الوقود وبتوقعات بأن المخزونات الأميركية ستظهر انخفاضا في مخزونات الخام.

وتشير الحجوزات في الصين للرحلات الخارجية خلال عطلة عيد العمال القادمة إلى التعافي المستمر في السفر إلى الدول الآسيوية. ومن المتوقع أن تنخفض مخزونات الخام الأميركية بمقدار 1.7 مليون برميل في تقارير الإمدادات الأسبوعية.

وارتفع خام برنت 10 سنتات إلى 82.83 دولاراً للبرميل في الساعة 0805 بتوقيت غرينتش، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 15 سنتًا إلى 78.91 دولاراً. وقد ارتفع كلا العقدين بأكثر من 1 ٪ يوم الاثنين.

وقال ليون لي، المحلل في أسواق سي ام سي ماركيت: «أعرب المستثمرون عن تفاؤلهم بأن السفر في العطلات الصينية سيعزز الطلب على الوقود في أكبر مستورد للنفط في العالم».

كما ساعدت عمليات قطع الإمداد غير الطوعية والمخططة في دعم هذا الأمر، وأظهرت صادرات النفط في شمال العراق إشارات ملموسة قليلة على استئناف وشيك بعد شهر من الجمود، ويبدأ أعضاء مجموعة أوبك + المنتجة للنفط في خفض طوعي في مايو.

وقال تاماس فارجا من شركة بي في ام للسمسرة النفطية «إن الطلب العالمي على النفط، بمساعدة بداية موسم القيادة في الولايات المتحدة وانتعاش الاقتصاد الصيني، سيرتفع ويصل إلى مستويات ذروة جديدة».

ومع ذلك، لا يزال المستثمرون قلقين بشأن احتمال قيام البنوك المركزية في الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي برفع أسعار الفائدة بشكل أكبر لكبح جماح التضخم، مما قد يبطئ النمو الاقتصادي ويضعف الطلب على الطاقة.

ومن المتوقع أن يرفع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في اجتماعاتهم القادمة، ومن المقرر أن يجتمع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في 2-3 مايو.

وينتظر التجار يوم الثلاثاء بيانات من معهد البترول الأميركي حول المخزونات الأميركية. ويتوقع المحللون انخفاض مخزونات النفط الخام بنحو 1.7 مليون برميل.

وقال فارجا تذبذب النفط بسبب عدم اليقين بشأن قوة الطلب واتجاه الاقتصاد العالمي الذي أضعف المكاسب الأخيرة المدفوعة بالعرض، وتم تداول غرب تكساس الوسيط دون 79 دولارًا للبرميل بعد ارتفاعه بنحو 2 ٪ خلال الجلستين السابقتين، تتراجع أسواق الوقود مع تقلص هوامش التكرير في آسيا ، مع انتعاش حاد مأمول في الصين لا يزال بعيد المنال.

وقال أولي سلوث هانسن، رئيس إستراتيجية السلع في ساكسو بنك إيه إس: «لا تزال صورة الاقتصاد الكلي موحلة والأسواق تكافح من أجل الاتجاه مع ارتباك على المستوى العام شوهد عبر فئات الأصول، والإشارات المتضاربة بين تخفيضات إنتاج أوبك + والمخاوف بشأن التباطؤ الاقتصادي كما يتضح من انخفاض هوامش التكرير تجعل التجار مترددين بشأن اتجاه النفط». ولا تزال شحنات النفط من شمال العراق والمنطقة الكردية في البلاد متوقفة - مما تسبب في مغادرة بعض الناقلات للموانئ هناك فارغة مما يشير إلى أنه من غير المرجح استئنافها في الأيام المقبلة. كما أن هناك مخاطر تتعلق بالإمدادات في السودان، حيث يستمر القتال العنيف بين الجماعات المتناحرة.

ومع ذلك، لا تزال الصادرات الروسية صامدة، على الرغم من تعهد موسكو السابق بخفض الإنتاج، مما يحد من تأثير الاضطرابات في الشرق الأوسط. واشترت مصافي التكرير الهندية بعض الخام الروسي فوق سقف الأسعار الذي تقوده مجموعة السبع، وفقًا لوزير النفط الهندي بانكاج جين. ومع ذلك، قال إن معظم المعاملات لا تزال أقل من الحد المسموح به.

وقال هانسن: «تصحيح السوق يقترب من أن يأخذ مجراه». ومن المرجح أن يؤدي انخفاض خام برنت إلى ما دون 80 دولارًا للبرميل إلى دفع التجار إلى البدء في المراهنة على تخفيضات إضافية من جانب أوبك وشركاء مثل روسيا.

وقالت انفستنف دوت كوم، ان النفط يتسلل إلى الأعلى مع ضعف الدولار وانتظار الأسواق البنوك المركزية، وأضافت ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية المبكرة يوم الثلاثاء، وتلقت بعض الدعم من ضعف الدولار حيث تم وضع الحذر قبل سلسلة من قرارات البنك المركزي بشأن سعر الفائدة والمؤشرات الاقتصادية الرئيسة خلال الأسابيع المقبلة. كانت أسواق النفط الخام، مدعومة إلى حد كبير ببعض الضعف في الدولار، ومع رهان المستثمرين على أن الاستهلاك الصيني سوف يغذي الانتعاش في الطلب. ويشهد الطلب الصيني على السفر تعافى بشكل حاد قبل عطلة يوم مايو، لا سيما من خلال زيادة حجوزات الرحلات الخارجية. كما أظهرت البيانات الأخيرة أن واردات الوقود إلى البلاد ارتفعت إلى مستويات قياسية في مارس. لكن علامات الانتعاش الاقتصادي غير المتكافئ أبقت التفاؤل بشأن الانتعاش الصيني محدودًا، خاصة وأن قطاع التصنيع في البلاد لا يزال يعاني. تنقسم الأسواق إلى حد كبير حول مسار السياسة النقدية الأميركية هذا العام. في حين أنه من المتوقع على نطاق واسع أن يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس الأسبوع المقبل، لا تزال الأسواق غير متأكدة من موعد إيقاف الاحتياطي الفيدرالي لدورة رفع أسعار الفائدة، وما إذا كان سيخفض أسعار الفائدة هذا العام.

ينصب التركيز هذا الأسبوع أيضًا على بيانات الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة للربع الأول من عام 2023، والتي من المتوقع أن تظهر بعض التباطؤ في النمو وسط أسعار الفائدة المرتفعة والتضخم. وألقت المخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي بثقلها على أسواق النفط الخام هذا العام، وسط مخاوف متزايدة من أن التباطؤ الاقتصادي سيؤدي إلى إعاقة الطلب على النفط.

بصرف النظر عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي، ستُعقد اجتماعات البنك المركزي في اليابان والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو في الأسبوع المقبل. ومن المتوقع على نطاق واسع أن يقوم البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا برفع أسعار الفائدة أكثر، بينما يستعد بنك اليابان للحفاظ على موقفه شديد التشاؤم.

انخفاض صادرات النفط السعودي لأميركا لـ 339 ألف برميل في إبريل

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انخفضت صادرات المملكة العربية السعودية للولايات المتحدة الأميركية بمقدار 37- ألف برميل يومياً على أساس أسبوعي إلى 339 ألف برميل يومياً في 23 إبريل 2023 مقارنة بالذي تم تصديره في 7 إبريل نفس العام عند 376 ألف برميل، والتي كانت متراجعة أيضاً وبشكل كبير عن الذي تم تصديره في نهاية مارس الماضي التي بلغت 514 ألف برميل يومياً متناقصة 138 ألف برميل يوميا. وكانت إمدادات النفط السعودية للولايات المتحدة قد حققت أعلى صادرات على أساس أسبوعي في 27 يناير 2023 عند 640 ألف برميل يومياً وهو أعلى رقم محقق حتى الان. وبحسب تقرير «إينرجي تدبتس»، يقول «ما زلنا نعتقد أنه من المهم مراقبة ما إذا كانت تخفيضات أوبك + الطوعية، اعتبارًا من 1 مايو، تؤثر على فروق النفط العالمية الثقيلة والمتوسطة. وعادة، يكون أول قطع البراميل من قبل أعضاء أوبك مثل المملكة العربية السعودية هو براميل متوسطة وثقيلة، والتي من شأنها أن تنافس الثقيل التقليدي الغربي، لذا فإن قلة براميل أوبك المتوسطة والثقيلة عادة ما تكون بمثابة دفعة لأسعار الثقيل التقليدي الغربي. ومنذ إعلان أوبك + في 3 إبريل، اتسعت فروق الثقيل التقليدي الغربي بشكل طفيف. وكانت فروقه أقل من خام غرب تكساس الوسيط 14.15 دولارًا في 31 مارس، والذي كان يوم الجمعة قبل الأحد 2 إبريل، حيث تشير تقارير أوبك + إلى التخفيض. واتسع فارق الثقيل التقليدي الغربي أقل من خام غرب تكساس الوسيط إلى 15.40 دولارًا في 13 إبريل، لكنه تقلص 0.40 دولار هذا الأسبوع ليغلق عند 15.00 دولارًا في 20 أبريل. علماً بأن فرق غرب تكساس الوسيط اعتبارًا من إغلاق 13 إبريل 2023. وظلت أسعار النفط ثابتة نسبيًا على مدار الشهر، حيث بلغ متوسط سعر خام برنت 82 دولارًا في فبراير مقارنة بـ 83 دولارًا في يناير، وانخفض صافي الأصول الأجنبية للمملكة العربية السعودية في 28 فبراير - 4.56 مليار دولار شهريًا إلى 433.0 مليار دولار مقابل 437.6 مليار دولار في يناير و439.5 مليار دولار في ديسمبر. وبحسب تقرير إينرجي تدبتس» الصادر في 23 إبريل الجاري، تزايد استخدام السعودية للنفط كوقود لتشغيل الكهرباء بشكل ضئيل في فبراير، أي قلة النفط المتاح للتصدير.

كان الموضوع الرئيس لأشهر الشتاء هو أن تكون السعودية قادرة على تصدير المزيد من النفط لأنها تستخدم كميات أقل من النفط للكهرباء مقارنة بأشهر الصيف.

كان الدافع الأساسي وراء زيادة استخدام الكهرباء هو أن تكون درجات الحرارة اليومية عند أو أعلى من المتوسط المرتفع طوال معظم الشهر، على وجه الخصوص، كانت درجات الحرارة خلال الأسبوع الأخير من فبراير أكثر دفئًا من المعتاد. من المهم ملاحظة أن شهر فبراير شهد درجات حرارة أكثر دفئًا من شهر يناير وأن الطقس الأكثر دفئًا يعني زيادة الطلب على تكييف الهواء / الكهرباء. وكان النفط المستخدم لتوليد الكهرباء في فبراير 329000 برميل يومياً مقابل فبراير 2022 من 291000 برميل يومياً. وكان يناير 312000 برميل يومياً (مقابل يناير 2022 من 402000 برميل يومياً).

وفي الصادرات، انخفضت صادرات النفط السعودي بمقدار 203 آلاف برميل في اليوم إلى 7.455 مليون برميل في اليوم في فبراير، وتعتبر بيانات جودي هذا الشهر مثالًا جيدًا للتذكير بأن السعودية يمكنها أيضًا بناء مخزونات النفط وليس فقط زيادة صادرات النفط إذا كانت لديها حاجة أقل للاستهلاك المحلي. وفي فبراير، انخفض استهلاك المصافي بمقدار 134000- برميل في اليوم إلى 2.44 ملم برميل في اليوم، وزاد النفط المستخدم للكهرباء بمقدار 17000+ برميل في اليوم إلى 0.329 مليون برميل في اليوم. وانخفض الإنتاج بشكل طفيف بمقدار 3000- برميل في اليوم شهريًا، لكنه ظل ثابتًا نسبيًا على أساس شهري عند 10.450 مليون برميل يومياً.

لذلك، من الناحية النظرية، يمكن أن يكون لدى المملكة العربية السعودية المزيد من النفط للتصدير. ولكن لم يكن هذا هو الحال، حيث بلغت صادرات النفط في مارس 7.455 مليون برميل في اليوم، بانخفاض 203 آلاف برميل في اليوم مقارنة بـ 7.658 مليون برميل في اليوم في فبراير. ووجد التقرير أن المملكة العربية السعودية تستفيد من الحاجة الأقل للنفط للكهرباء في أشهر الشتاء كفرصة لزيادة صادرات النفط دون زيادة الإنتاج. وفي المخزون، زادت مخزونات النفط السعودية على أساس شهري، حيث ارتفعت 6.258+ مليون برميل إلى 151.912 مليون برميل في فبراير، لا توفر جودي بيانات لواردات زيت الوقود السعودي، وهو ما يعد نموذجًا أساسيًا للرياضيات ولماذا يمكن للمصافي السعودية أن تنتج عند مستويات منخفضة مما يحرر المزيد من النفط السعودي لأي منهما. صادرات النفط أو، في هذه الحالة، بناء قوائم الجرد.

وأفادت بيانات جودي أيضًا أن مخزون النفط السعودي ارتفع 6.258+ مليون برميل شهريًا إلى 151.912 مليون برميل في اليوم في 28 فبراير. ويعادل صافي بناء المخزون 8.876+ مليون برميل أو 317000+ برميل في اليوم. لكن بيانات جودي أفادت عن بناء مخزون 6.258+ مليون برميل أو 223،500+ برميل في اليوم مما أدى إلى اختلاف كبير في الرياضيات. بعبارة أخرى، يشير الاختلاف إلى سحب غير مفسر قدره 2.618- مليون برميل أو 93500- برميل في اليوم في فبراير. ولكن هناك صافي عرض مفقود قدره 93500 برميل في اليوم أو 2.618 مليون برميل في اليوم لشهر فبراير. وفي أزمة إمدادات الشرق الأوسط، ما زالت تركيا لم توقف صادراتها من نفط العراق / كردستان إلى 450.000 برميل في اليوم عبر جيهان. يذكر أن العراق / كردستان توصلوا إلى اتفاق، وأن كردستان اعتقدت في الأصل أنها ستؤدي إلى استئناف صادراتها النفطية يوم الثلاثاء 4 إبريل.

ولم يحدث هذا بعد وليس هناك رؤية لموعد حدوثه، ولا يزال التعطيل في تركيا وهو في الحقيقة نفس القصة التي كانت عليها قبل أسبوع. وتسعى تركيا إلى إجراء مفاوضات شخصية تتعلق بمبلغ 1.5 مليار دولار إذا أمرت بدفع تعويضات للعراق. وتضمن التقرير أنه في 15 إبريل «ظلت صادرات العراق النفطية الشمالية عالقة في مفاوضات تركيا». وكان المقتطف الرئيس هو «لم يتلق مشغلو خطوط الأنابيب بعد أي تعليمات لاستئناف التدفقات».

وقال مصدر إن بغداد لم تطلب بعد من تركيا إعادة فتح خط الأنابيب، وقال لاوك غفوري، رئيس شؤون الإعلام الخارجي في حكومة إقليم كردستان: «أي شيء يتعلق باستئناف تدفقات النفط الآن في أيدي بغداد وتركيا، ويتعين على الجانبين التوصل إلى اتفاق لاستئناف التدفقات».

وقال مصدر منفصل إن تركيا تسعى بشكل شخصي إلى إجراء مفاوضات شخصية بشأن 1.5 مليار دولار أمرت بدفعها للعراق كتعويضات، وقال مسؤولون نفطيون عراقيون إن شركة تسويق النفط العراقية سومو المملوكة للدولة تنتظر الانتهاء من بعض القضايا الفنية الضرورية لاستئناف التدفقات مع وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان.

وقد أدى تراجع المخزونات الأميركية وضعف التدفقات من روسيا وانقطاع إمدادات خطوط الأنابيب من كردستان العراق إلى زيادة مكاسب النفط في إبريل.

ويراقب المستثمرون تقدم المحادثات بين العراق وكردستان لاستئناف تصدير النفط الشمالي الذي قد يجلب مزيدًا من الخام عالي الكبريت إلى السوق العالمية. وشارك كبار منتجي النفط في محادثات بغداد في مؤشر على تقدم العراق وكردستان، وعندما التقى مسؤولون عراقيون وأكراد في بغداد مؤخراً بسبب نزاع طويل الأمد أوقف صادرات النفط من إقليم كردستان العراق شبه المستقل، قالت مصادر إن وجود مسؤولين تنفيذيين دوليين يسلط الضوء على حل مشكلة جديدة. انتعش النفط بعد الأزمة المصرفية التي اجتاحت الأسواق ودفعت العقود الآجلة إلى أدنى مستوى لها في 15 شهرًا في منتصف مارس، وأدى تقلص مخزونات الخام في مركز التخزين الرئيس للولايات المتحدة في كوشينغ وانقطاع الإمدادات من كردستان العراق إلى زيادة التشديد في الأسواق العالمية. ويصدر العراق، ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، الجزء الأكبر من نفطه عبر ميناء البصرة الجنوبي على الخليج. وقال مسؤول بوزارة النفط العراقية مطلع على الاجتماع إن الهدف هو طمأنة الشركات بأن صفقاتها مع حكومة إقليم كردستان كانت آمنة.

ووقعت بغداد وحكومة إقليم كردستان اتفاقا مؤقتا الأسبوع الماضي لاستئناف تصدير النفط الشمالي في إطار جهود لإنهاء عقود من الخلافات السياسية والاقتصادية، كان ينظر إلى هذا التطور على أنه اختراق كبير، يظهر أن بغداد وأربيل عازمان على تسوية الخلافات حول النفط والديون وفي نهاية المطاف خلافاتهما السياسية والاقتصادية. وقال مصدر مطلع على المحادثات «الجميع يحاول تقديم تنازلات، هذا أمر ضخم بالنسبة للسياسة العراقية الداخلية. والحكومة الفيدرالية تريد الحفاظ على تماسك البلاد بأكملها بعد سنوات من المشكلات». وقال مصدران إن اجتماعا بين مسؤولي حكومة إقليم كردستان والعراق، إلى جانب المسؤولين التنفيذيين الدوليين، اتخذ نبرة مماثلة، بهدف بناء الثقة بين جميع الأطراف. وصلت الأمور إلى ذروتها في 25 مارس، عندما أوقفت تركيا ضخ نحو 450 ألف برميل يوميًا من الخام العراقي عبر خط أنابيب من منطقة فيش خابور الحدودية إلى ميناء جيهان بعد أن فاز العراق بقضية تحكيم. وقالت بغداد إن تركيا انتهكت اتفاقا بالسماح لحكومة إقليم كردستان بتصدير النفط إلى جيهان دون موافقتها، وهي إحدى نقاط الخلاف العديدة بين الحكومة الفيدرالية والسلطات الكردية في أربيل، التي قدمت في عام 2017 مسعى للاستقلال أدى إلى نشوب صراع قصير. ومن شأن أي حل للنزاع النفطي أن يعزز ثقة الصناعة الدولية في حكومة رئيس الوزراء محمد السوداني التي تولت السلطة في أكتوبر منهية عاما من الجمود السياسي في بغداد.

فـي محاولـة لتعزيـز إنتاج النفط العراقي، يقول سياسـيون مقربون من السـوداني ومسـؤولون بارزون في قطاع الطاقة إنه يريد استعادة الثقة بين المستثمرين الأجانب وإظهار استعداد بغداد للتعاون مع شركات النفـط العالميـة، بمـا في ذلـك حضور جميع أحداث الطاقة الكبرى شـخصيًا. وقال مصدر بـوزارة النفط إن الحضـور فـي الاجتمـاع الأخير اتفقوا على إجراء مزيد مـن المحادثات حول كيفية تعديل العقود مع حكومة إقليم كردسـتان بما لا ينتهك آليات التصدير والتسـويق لشـركة تسـويق النفط العراقية سومو.

وقالـت مصـادر إن تدفقـات خطوط الأنابيب من شـمال العراق لم تسـتأنف بعد حيث ينتظـر العراق ردا من تركيا، لكن بمجرد تنفيذ الاتفاق المؤقت، فإن سومو ستتمتع بسلطة تسويق وتصدير نفط حكومة إقليم كردستان. وقالت المصادر إن الإيرادات ستودع في حساب تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان في البنك المركزي العراقي، لكن بغداد سـيكون لها حق الوصول.

اعتمـدت كردسـتان في السـابق على التجـار الذين يوقعون النفط الخام مع عـدد صغير من المصافي التي كانـت مسـتعدة لتحمـل مخاطر المعـارك القانونية المحتملة مـع الحكومة المركزية العراقيـة. ومما زاد من تعقيد الصورة، أن كردسـتان اقترضت مليارات الدولارات من شـركات تجارية ومنتجي النفط، بما في ذلك لبنـاء خـط أنابيب جديد إلى تركيا، وتعهدت بسـداد ديون من صادرات النفط المسـتقبلية.

مستثمرون يراهنون على انتعاش وتعافي الطلب على النفط مع بدء موسم القيادة والسفر

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

رغم تحسن معنويات السوق النفطية وتلقيها دعما قويا نتيجة تنامي الطلب على الوقود، إلا أن أسعار الخام تراجعت بعدما حققت مكاسب على مدى جلستين، وذلك في ظل تعارض الغموض المتعلق بالتوقعات الاقتصادية العالمية.

ويراهن عديد من المستثمرين على مزيد من القرائن على انتعاش وتعافي الطلب مع بدء موسم القيادة والسفر حول العالم وبعد إنهاء قيود الإغلاق كافة في الصين، التي تقود الطلب على النفط الخام والوقود في الأسواق العالمية.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون إن التقلبات السعرية مستمرة في ظل عوامل إيجابية وأخرى سلبية، لافتين إلى تأكيد «سيتي جروب» أنها فوجئت بحجم التراجع في هوامش التكرير الآسيوية، الذي يعزى جزئيا إلى تكثيف مصافي التكرير الجديدة في الشرق الأوسط.

وأشار المحللون إلى ترقب السوق النفطية للخطوة المقبلة من الاحتياطي الفيدرالي وسيعلن آخر تقاريره الرئيسة عن الوظائف الأمريكية والتضخم وإنفاق المستهلكين، وذلك قبل اجتماع السياسة المالية في مايو المقبل للنظر في زيادة جديدة لأسعار الفائدة الأمريكية، كما ستعلن خلال أيام بعض أكبر شركات النفط الكبرى في العالم أرباحها في الربع الأول.

وتوقع سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية، استعادة أسعار النفط الخام زخمها مع اقتراب فصل الصيف وتنامي حجوزات السفر، بينما في المقابل تبقى المخاوف المتعلقة بالاقتصاد العالمي، مبينا أن «كومرتس بنك» الألماني أكد أن أسواق النفط الخام قد تشهد نقصا ملحوظا في المعروض مرة أخرى في مايو المقبل.

وأضاف أن أسعار النفط الخام ما زالت في الوقت نفسه تحت تأثير ضغوط عكسية بسبب المخاوف بشأن الطلب المرتبطة بضعف المشهد الاقتصادي الدولي وسياسات بنك الاحتياطي الفيدرالي المتشددة بشأن سعر الفائدة، وهو ما يدعم المخاوف المتزايدة من الركود بسبب توقع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة، إضافة إلى خطر أن الطلب الصيني قد لا يرقى إلى مستوى التوقعات في الأشهر المقبلة وهو ما يراه البعض عبئا خطيرا على أسعار النفط.

من جانبه، ذكر روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن الإنتاج من النفط الخام الروسي أثبت مرونة في مواجهة الحظر والعقوبات والسقف السعري، وهناك تقارير تفيد بأن شحنات الخام الروسية لا تزال قوية رغم كل العوامل المضادة من الدول الغربية، وذلك رغم إعلان روسيا أنها ستخفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا حتى نهاية العام الجاري.

وأضاف أن عدم اليقين يحيط بسوق النفط الخام، لافتا إلى تأكيد بنك «ستاندرد تشارترد» بأن المتداولين قلقون بشأن غموض البيانات الروسية ويخشون من أن إنتاج روسيا قد ينمو، مبينا أن أسواق النفط شهدت فائضا في المعروض خلال الأشهر القليلة الماضية بفعل ضعف الطلب الإجمالي في أعقاب الطقس الأكثر دفئا من المتوقع في أوروبا.

من ناحيته، قال ماركوس كروج، كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، إن البعض بالغ في تقديراته لوتيرة تعافي الطلب الصيني بعد انتهاء قيود جائحة كورونا، موضحا أن من الصعب أن يكون الطلب في وتيرة صعودية ثابتة خاصة في ظل ظروف السوق النفطية في الوقت الراهن التي تتسم بحساسية شديدة للمتغيرات، سواء في أساسيات السوق أو المخاطر الجيوسياسية.

وأضاف أن التقارير والإحصائيات الدولية تشير إلى أن النقل لا يمثل سوى 54 في المائة من استهلاك الصين من النفط، مقارنة بـ72 في المائة في الولايات المتحدة و68 في المائة في الاتحاد الأوروبي، مرجحا أن تتغير محركات الطلب هذا العام مع ارتفاع حركة السفر، بينما تتباطأ البنية التحتية والتصنيع، لكن من المتوقع زيادة الطلب على النفط 5 - 8 في المائة في حجم الواردات الصافية لكن من غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط خاصة، وأن الصين تشتري بخصم كبير على النفط الروسي.

بدورها، ذكرت نايلا هنجستلر، المدير السابق لادارة الشرق الأوسط في الغرفة الفيدرالية النمساوية، أن الطاقة الاحتياطية الفائضة مركزة بشكل أساس في بعض دول «أوبك»، وهناك حذر في الاستعانة بها حفاظا على القدرة على التدخل في السوق في أوقات الأزمات الكبيرة، مبينة أن فنزويلا واحدة من أكثر الدول اضطرابا في العالم وتتجه الولايات المتحدة إلى تخفيف العقوبات عليها لتعويض بعض النقص في الإمدادات، حيث إن فنزويلا ربما تمتلك بالفعل احتياطيات نفطية ضخمة.

وأضافت أن السوق تعي جيدا أن كل منتجي النفط ليس لديهم احتياطيات نفطية كبيرة، لافتة إلى أن التقديرات الدولية تتباين بشأن احتياطيات النفط الخام الأمريكية لكن وكالة معلومات الطاقة تقدر أن الولايات المتحدة لديها نحو 36 مليار برميل من النفط الخام والمكثفات القابلة للإنتاج.

وفيما يخص الأسعار، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت دولارا واحدا، أي ما يعادل 1.2 في المائة، إلى 81.73 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس، كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 77 سنتا إلى 77.99 دولار للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لكلا الخامين بما يزيد على 1 في المائة الإثنين.

وبحسب «رويترز»، قال ستيفن برينوك من شركة (بي.في.إم) للسمسرة في النفط «لتعافي الدولار تأثير في المعنويات.. أعتقد أن الإصدارات الكلية المقبلة الخاصة بأسعار المنازل في الولايات المتحدة ومؤشر ثقة المستهلكين تبقي المشترين في حالة قلق أيضا».

بينما أكد أولي هانسن، محلل السلع الاستراتيجي في ساكسو بنك أن «المستوى العام للرغبة في المخاطرة تراجع بشكل متزايد مرة أخرى اليوم في ظل الخسائر التي شوهدت في معظم أسواق السلع».

وارتفعت أسعار النفط في وقت سابق من أمس مدعومة بتفاؤل المستثمرين بأن السفر خلال العطلات في الصين سيعزز الطلب على الوقود، وبتوقعات انخفاض مخزونات الخام الأمريكية.

كما ساعدت عمليات خفض الإمدادات الطوعية وغير الطوعية على دعم صعود النفط. وظهرت بعض الإشارات الملموسة على استئناف وشيك لصادرات النفط في شمال العراق بعد توقفها لمدة شهر. ومن المقرر أن يبدأ أعضاء مجموعة «أوبك+» المنتجة للنفط في خفض طوعي في مايو.

لكن المستثمرين لا يزالون قلقين من احتمال أن ترفع البنوك المركزية في الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي أسعار الفائدة لكبح التضخم، وهو ما قد يؤدي لتباطؤ النمو الاقتصادي ويضر بالطلب على الطاقة.

ومن المتوقع أن يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» وبنك إنجلترا «المركزي» والبنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في اجتماعات لجان السياسة النقدية لديهم خلال الأسبوع الأول من مايو.

ومن المقرر أن تصدر بيانات الحكومة الأمريكية حول مخزونات الخام اليوم.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 82.3 دولار للبرميل الإثنين مقابل 81.86 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول ارتفاع عقب عدة انخفاضات متتالية وأن السلة خسرت نحو ثلاثة دولارات، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 85.51 دولار للبرميل.

بدء تسجيل الشركات الأوروبية مطالبها من الغاز .. مشروع للشراء المشترك

الاقتصادية

أعلنت المفوضية الأوروبية أمس أنه يمكن للشركات الأوروبية بدء تسجيل مطالبها من الغاز، للمشاركة في أول مشروع شراء مشترك للغاز يدشنه الاتحاد الأوروبي.

وكانت دول الاتحاد الأوروبي قد قررت العام الماضي شراء الغاز بصورة مشتركة في محاولة لتأمين الأسعار الأقل تقلبا وإعادة ملء منشآت تخزين الغاز. ووصلت أسعار جملة الغاز إلى مستويات قياسية الصيف الماضي، عقب أن خفضت روسيا بقوة واردات الغاز للكتلة الأوروبية، وسارعت الشركات والحكومات للتوصل إلى جهات إمداد بديلة.

وقال ماروس سيفكوفيتش نائب رئيسة المفوضية الأوروبية في بيان «أزمة الطاقة علمتنا أن الاتحاد الأوروبي يعمل بصورة أفضل عندما يتحرك في وحدة وتضامن». وأضاف «تجميع الطلبات سيؤثر في الوزن الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، ويساعدنا على ضمان توافر غاز كاف في منشآت التخزين من أجل تجاوز الشتاء المقبل بأمان».

ويمكن للشركات من الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا الشمالية وجورجيا ومولدوفا ومونتنجرو وصربيا وأوكرانيا تسجيل احتياجاتها من الغاز على منصة إلكترونية حتى الثاني من أيار (مايو) المقبل.

بعد حزمة «فيت فور 55» .. هل تسير أوروبا على طريق الحياد الكربوني بحلول 2050؟

الاقتصادية

تعد حزمة المناخ الخاصة بالاتحاد الأوروبي، التي تحمل اسم «فيت فور 55»، أداة مهمة لمكافحة الاحترار العالمي، ويعدها مؤيدوها «أكبر قانون على الإطلاق لحماية المناخ». وقد أعطى البرلمان الأوروبي أخيرا الضوء الأخضر لثلاثة مشاريع قانون فارقة.

ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى خفض انبعاثاته من غاز ثاني أكسيد الكربون بواقع 55 في المائة بحلول 2030، مقارنة بمستويات 1990، في إطار جهود تحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050.

وصوت البرلمان الأوروبي الأسبوع الماضي بأغلبية واسعة لمصلحة ثلاثة عناصر تشكل المحاور الرئيسة لحزمة «فيت فور 55»، وهي تداول الانبعاثات، وصندوق المناخ الاجتماعي، وفرض رسوم، أو ضريبة، خاصة بثاني أكسيد الكربون.

وكانت المفوضية الأوروبية قد قدمت القوانين الثلاثة صيف 2021 في إطار جهود مكافحة التغير المناخي.

وقال بيتر ليس النائب الأوروبي، الألماني المحافظ، المقرر المسؤول عن تقرير الموافقة على القوانين الثلاثة بالبرلمان الأوروبي، إنه «أكبر قانون على الإطلاق لحماية المناخ».

ورغم أن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تقريبا، تتوافق معا عندما يتعلق الأمر بالمستقبل الأخضر، تشكل الأهداف واللوائح تحديا.

من أجل تجنب «تسرب الكربون» يشكل تداول الانبعاثات أداة رئيسة لجهود أوروبا في مجال حماية المناخ.

ويتعين على الشركات شراء شهادات التلوث إذا كان يصدر عنها انبعاثات كربونية، ومن المفترض أن يشكل ذلك حافزا لخفض الانبعاثات.

ويجرى الآن تشديد هذا النظام، مع خفض كميات التلوث المسموح بها، بوتيرة أسرع مما كان مقررا سلفا. ويهدف هذا أيضا إلى تحفيز الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على رفع سقف أهدافها فيما يتعلق بحماية المناخ.

وبدءا من 2034، سيتعين على المنتجين من خارج التكتل، تحمل تكاليف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إذا ما أرادوا بيع منتجاتهم داخل الاتحاد الأوروبي، ويسعى هذا الإجراء إلى ضمان عدم تقويض جهود حماية المناخ حال تحويل عمليات الإنتاج من الاتحاد الأوروبي إلى دول أخرى لديها لوائح تتسم بالتساهل، بحسب «الألمانية».

وتسري هذه القواعد على صناعات الحديد والصلب والأسمنت والألمنيوم، وعلى الأسمدة والكهرباء والهيدروجين. وسيتعين على أي طرف يريد استيراد هذه السلع تعويض الفارق بين سعر ثاني أكسيد الكربون في بلد المنشأ، والسعر الأعلى لكميات الانبعاثات داخل نظام تداول الانبعاثات المعمول به في الاتحاد الأوروبي.

وقالت ديلارا بوركهارت، النائبة الأوروبية، الألمانية، المتحدثة باسم السياسات البيئية ضمن وفد الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني لدى البرلمان الأوروبي، «يعزز تعديل حدود ثاني أكسيد الكربون مصدر التلوث، كأساس لسياسة صناعية مستدامة».

وأضافت بوركهارت أن هذه الآلية، «آلية تعديل حدود الكربون»، توفر الحماية للشركات الأوروبية من نقل بيئة إنتاجها إلى دول لديها معايير بيئية أضعف.

وقالت وزارة البيئة والمناخ والطاقة في سلوفينيا، فيما يتعلق بآلية تعديل حدود الكربون «عبر توسيع نظام تداول الانبعاثات «إي تي إس» ليشمل قطاعات جديدة، وتعزيز أدواته وإلغاء كميات التلوث المسموح بها مجانا، نضمن أن أكبر مصادر التلوث في الاتحاد الأوروبي، ستضطر إلى التخلي عن الممارسات القديمة والتحول إلى تكنولوجيا وعمليات ومنتجات نظيفة».

واقترحت إسبانيا في صيف 2022، وضع سقف أقصى لآلية كميات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسموح بها، التي جرت صياغتها لتشجيع جهود الحد من التلوث، ودفع القطاعات المنتجة لمعظم غازات الدفيئة إلى دفع الثمن.

تحفظات فرنسا وإسبانيا وألمانيا

لا يرقى الهدف الذي تتبعه فرنسا حاليا من أجل خفض الانبعاثات إلى مستوى طموح الاتحاد الأوروبي، حيث تسعى البلاد إلى خفض بواقع 40 في المائة بحلول 2030، مقارنة بمستويات 1990.

كما أن فرنسا تتخلف عن أهدافها فيما يتعلق بنشر الطاقة المتجددة للفترة بين عامي 2019 و2023.

النفط يتراجع بفعل مخاوف رفع الفائدة وتراجع الطلب العالمي

الشرق الأوسط

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس الثلاثاء، بفعل مخاوف من تراجع الطلب العالمي على الوقود وسط مخاوف من رفع الفائدة الأميركية، ما طغى على تفاؤل المستثمرين بأن السفر خلال فترة العطلة في الصين سيعزز الطلب على الوقود، وتوقعات بانخفاض مخزونات الخام الأميركية.

وتشير حجوزات الرحلات الخارجية في الصين خلال عطلة يوم العمال المقبلة إلى التعافي المستمر في السفر إلى الدول الآسيوية، وهو ما دعم أسعار النفط خلال النصف الأول من جلسة أمس، بالإضافة إلى توقعات بانخفاض مخزونات الخام الأميركية بمقدار 1.7 مليون برميل.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 2.4 في المائة إلى 80.58 دولار للبرميل بحلول الساعة 14:31 بتوقيت غرينيتش، كما هبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.13 في المائة ليسجل 77.08 دولار للبرميل.

وارتفعت العقود الآجلة لكلا الخامين بما يزيد على 1 في المائة في جلسة مستهل بداية الأسبوع، يوم الاثنين.

ويطغى على المستثمرين قلق من احتمال أن ترفع البنوك المركزية في الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي أسعار الفائدة لكبح التضخم، وهو ما قد يؤدي لتباطؤ النمو الاقتصادي، ويضر بالطلب على الطاقة.

ومن المتوقع أن يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) وبنك إنجلترا (المركزي) والبنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في اجتماعات لجان السياسة النقدية لديها خلال الأسبوع الأول من مايو (أيار).

بينما تساعد عمليات خفض الإمدادات الطوعية في دعم صعود النفط، أو كبح تراجعه، وظهرت عدة إشارات ملموسة على استئناف وشيك لصادرات النفط في شمال العراق بعد توقفها لمدة شهر. ومن المقرر أن يبدأ أعضاء مجموعة «أوبك بلس» المنتجة للنفط في خفض طوعي في مايو.

في الأثناء، نقلت وكالة «رويترز» عن مصدر حكومي روسي، قوله إن إنتاج روسيا من النفط هذا العام في طريقه لتجاوز 480 مليون طن أي نحو 9.6 مليون برميل يوميا.

وتشير حسابات «رويترز»، وتصريحات المصدر إلى أن الرقم، الذي لا يشمل مكثفات الغاز، يتماشى مع تعهدات روسيا بخفض إنتاجها 500 ألف برميل يوميا إلى 9.5 مليون برميل يوميا، اعتبارا من مارس (آذار)، وحتى نهاية العام.

وقال المصدر لـ«رويترز» طالبا عدم ذكر اسمه؛ نظرا لحساسية مثل هذه البيانات: «باستقراء (بيانات) العام بأكمله فإن الإنتاج سيكون عند 480 مليون طن».

في عام 2022 ارتفع إنتاج روسيا من النفط ومكثفات الغاز إلى 535 مليون طن (10.7 مليون برميل يوميا)، وتُستثنى المكثفات من حصص الإنتاج التي تحددها «أوبك» لروسيا.

ووفقا للمصدر، قد يصل الإنتاج إلى نحو 520 مليون طن (10.4 مليون برميل يوميا) هذا العام، مع احتساب نحو 40 مليون طن من مكثفات الغاز.

ويزيد ذلك كثيرا على التوقعات الرسمية بأن يصل إنتاج روسيا من النفط ومكثفات الغاز في عام 2023 إلى ما بين 490 و500 مليون طن (9.8 مليون إلى عشرة ملايين برميل يوميا).

وقال محللو «جي بي مورغان» في مذكرة بحثية هذا الشهر: «الطلب على النفط الروسي استقر إلى حد كبير بعد الهزة الأولية في بداية الحرب... نعتقد أن الطلب عاد تقريبا إلى مستويات ما قبل الحرب». وقدر المحللون إنتاج روسيا الإجمالي (من الخام والمكثفات) عند 10.8 مليون برميل يوميا في مارس، بانخفاض 250 ألف برميل يوميا عن فبراير (شباط).

وانخفض إنتاج النفط الروسي في أبريل (نيسان) 2022 بعد أن فرض الغرب عقوبات بسبب ما يطلق عليها الكرملين «عملية عسكرية في أوكرانيا». ومع ذلك، نجحت روسيا منذ ذلك الحين في بيع نفطها للصين والهند.

ورغم ذلك قررت موسكو خفض إنتاجها من الخام 500 ألف برميل يوميا حتى نهاية العام الحالي من أجل دعم سعر النفط شريان الحياة للاقتصاد الروسي.

وأوقفت روسيا، ثاني أكبر مُصدر للنفط في العالم بعد السعودية، أو أرجأت نشر بعض بياناتها الرئيسية بشأن الطاقة بما في ذلك معلومات الإنتاج والتصدير.

وقال محللو «جي بي مورغان» في المذكرة البحثية: «نقص البيانات الرسمية التي تتسم بالشفافية من أحد أكبر منتجي النفط في العالم يزيد أكثر وأكثر من صعوبة مراقبة المعروض العالمي، وتحليل أوضاع السوق».

النفط يصعد مع آمال في ارتفاع الطلب الصيني

اندبندنت

ارتفعت أسعار النفط وصار في سبيله لتحقيق مكاسب لليوم الثالث، بدعم من تفاؤل المستثمرين بأن السفر خلال فترة العطلة في الصين سيعزز الطلب على الوقود وتوقعات انخفاض مخزونات الخام الأميركية. وتشير حجوزات الرحلات الخارجية في الصين خلال عطلة يوم العمال المقبلة إلى التعافي المستمر في السفر إلى الدول الآسيوية.

العقود الآجلة تصل إلى 82.83 دولار

ومن المتوقع أن تنخفض مخزونات الخام الأميركية بمقدار 1.7 مليون برميل في تقارير الإمدادات الأسبوعية.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 10 سنتات إلى 82.83 دولار للبرميل، بينما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 15 سنتاً ليسجل 78.91 دولار للبرميل، وارتفعت العقود الآجلة لكلا الخامين بما يزيد على واحد في المئة أمس.

تفاؤل المستثمرين

في غضون ذلك قال ليون لي المحلل لدى «سي.إم.سي ماركتس» إن «المستثمرين عبروا عن تفاؤلهم بأن السفر في الصين من أجل قضاء العطلات سيعزز الطلب على الوقود في أكبر مستورد للنفط في العالم»، مضيفاً أن «عمليات خفض الإمدادات الطوعية وغير الطوعية ساعدت في دعم صعود النفط»، مشيراً إلى ظهور بعض الإشارات الملموسة على استئناف وشيك لصادرات النفط في شمال العراق بعد توقفها لمدة شهر.

ومن المقرر أن يبدأ أعضاء مجموعة أوبك+ المنتجة للنفط في خفض طوعي في مايو (أيار).

وبحسب بيان لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لتحالف «أوبك+» في أبريل الماضي الإثنين أفاد بأن إجمالي الخفض الطوعي الإضافي لإنتاج النفط سيكون 1.66 مليون برميل يومياً، اعتباراً من شهر مايو المقبل وحتى نهاية العام الحالي، وجاء ذلك في أعقاب اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج في تحالف «أوبك+» الـ48 الذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي.

ومن المقرر أن يعقد الاجتماع الـ49 للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج في الرابع من يونيو (حزيران) 2023.

أسعار الفائدة تقلق المستثمرين

لكن المستثمرين لا يزالون قلقين من احتمال أن ترفع البنوك المركزية في الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي أسعار الفائدة لكبح التضخم، وهو ما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ويضر بالطلب على الطاقة.

ومن المتوقع أن يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) وبنك إنجلترا (المركزي) والبنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في اجتماعات لجان السياسة النقدية لديهم خلال الأسبوع الأول من مايو المقبل.

كما يترقب المستثمرون اليوم صدور بيانات صناعة النفط حول المخزونات الأميركية، وتوقع محللون في استطلاع أجرته «رويترز» أن تظهر البيانات تراجع مخزونات الخام الأميركية حوالى 1.7 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 21 أبريل (نيسان) الماضي.

أكوا باور تحصل على تمويل بـ123 مليون دولار لمشروع طاقة شمسية في مصر

اقتصاد الشرق

وقعت شركة «أكوا باور» السعودية اتفاقية تمويل تحصل بمقتضاها على 123 مليون دولار لتطوير مشروع محطة «كوم أمبو» للطاقة الشمسية في مصر، وفق بيان صادر عن الشركة يوم الثلاثاء.

شارك في القرض عدة مؤسسات مالية إقليمية ودولية بجانب «البنك العربي» و«الشركة العربية للاستثمارات».

كان المشروع قد حصل على قرض قصير الأجل بقيمة 14 مليون دولار من «البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية» و45 مليون دولار من «أبيكورب».

«أكوا باور» المدرجة في سوق الأسهم السعودية قالت إن طاقة مشروعها في مصر يبلغ 200 ميغاواط، ومن المخطط بدء مرحلة التشغيل التجاري الكامل في يناير من 2024.

وقعت الشركة أول اتفاقيات لتمويل المشروع في أبريل 2021، مع كل من «البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية» و«صندوق أوبك» و«صندوق المناخ الأخضر» و«البنك العربي»، إلا أن تغيّر ديناميكيات سلاسل التوريد العالمية بسبب جائحة كورونا أدى إلى تعديل في ديناميكيّات تطوير محطات الطاقة الشمسية، ما نتج عنه تمديد مدّة تنفيذ مشروع كوم أمبو.

من المرتقب أن تعلن شركة «أكوا باور» خلال الشهرين المقبلين عن الإغلاق المالي لمحطة طاقة رياح بقدرة 1100 ميغاوات واستثمارات 1.5 مليار دولار، بعد أن وافقت الشركة المصرية لنقل الكهرباء على طلب مد فترة الإغلاق المالي حسبما قال مسؤولون بالشركة السعودية والشركة المصرية لنقل الكهرباء على صلة بالمفاوضات لـ «اقتصاد الشرق».

كانت مصر قد ألغت مشروعاً لإنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة 50 ميغاواط في أسوان جنوب مصر العام الماضي، وفق مسؤولين تحدثوا في وقت سابق لـ «اقتصاد الشرق».

«إيني»: العمل جارٍ لتزويد أوروبا بالغاز الطبيعي من الكونغو

اقتصاد الشرق

قالت شركة الطاقة الإيطالية «إيني» إنها تمضي قدماً نحو أول إنتاج لها في 2023 من مشاريع الغاز الطبيعي المسال في جمهورية الكونغو، والتي ستركز على التوريد إلى أوروبا.

أوضحت «إيني» في بيان أن السفينة الأولى يجري تحويلها حالياً إلى منشأة عائمة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال بطاقة 600 ألف طن سنوياً. وستبدأ السفينة الثانية «إف إل إن جي» (FLNG) البالغة قدرتها 2.4 مليون طن سنوياً، عملها في عام 2025.

وضع رئيس الكونغو، دينيس ساسو نجيسو، والرئيس التنفيذي لـ«إيني»، كلاوديو ديسكالزي، اليوم الثلاثاء، حجر الأساس لمشروع «الكونغو للغاز الطبيعي المسال»، وفق البيان.

جرى تسريع وتيرة إنجاز المشروع للمساعدة في تلبية حاجة أوروبا المتزايدة من الغاز الطبيعي المسال، ليحل محل واردات الغاز الروسية التي تراجعت منذ غزو أوكرانيا.

ستنضم الكونغو إلى دول غرب أفريقيا الأخرى، بما في ذلك أنغولا ونيجيريا، كدول مصدرة للغاز الطبيعي المسال، الأمر الذي يزيد عدد منتجي الوقود في أنحاء القارة.

قالت «إيني» إن المشروع سيشمل تركيب محطتين عائمتين للغاز الطبيعي المسال في حقلي «نيني» و«ليتشندجيلي»، وهما قيد الإنتاج بالفعل، وفي حقول أخرى لم يتم تطويرها بعد.

الاتحاد الأوروبي يطلق آلية الشراء الموحد للغاز ويتأهب لصفع روسيا الشتاء المقبل

هبة مصطفى

الطاقة

يستعد الاتحاد الأوروبي -عبر إطلاق آلية الشراء الموحد للغاز- لمواجهة مرحلة جديدة من تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا على أسواق الطاقة ومخزونات الغاز، لا سيما في ظل توقعات أن شتاء عام (2023-2024) سيكون أشد ضراوة.

وكانت المفوضية الأوروبية قد أعلنت، اليوم الثلاثاء 25 أبريل/نيسان 2023، إطلاق آلية «أجريجيت إي يو»، إذ تسمح للشركات بتسجيل طلبات الشراء لضمان توافر الإمدادات، حسبما ورد في بيان على موقعها الإلكتروني.

ومن المقرر أن يجري طرح الطلبات المجمعة تحت غطاء واحد عبر مناقصة عالمية، بما يتواءم مع مستهدفات تخزين الغاز لدى دول الاتحاد، وفق ما تابعته منصة الطاقة المتخصصة.

تفاصيل الآلية

تُعد آلية الشراء الموحد للغاز «أجريجيت إي يو» -التي أُزيح الستار عنها اليوم الثلاثاء 25 أبريل/نيسان 2023- الأولى من نوعها لرصد طلب الشركات الأوروبية، في إطار الاستعدادات لتلبية الطلب خلال فصل الشتاء المقبل، عبر ضمان إعادة ملء مستويات التخزين.

وتضمن هذه الآلية التفاوض من أجل حصول دول الاتحاد على مستويات أسعار أفضل من الموردين، بدلًا من تكرار سيناريو العام الماضي (2022)، والاضطرار إلى الشراء من السوق الفورية بأسعار باهظة.

وتمهل الآلية شركات الاتحاد الأوروبي حتى 2 مايو/أيار المقبل، للتقدم بطلبات كميات الغاز المطلوبة، تمهيدًا لتجميعها وطرحها في مناقصة عالمية.

وفور تلقي كميات الشراء الموحد للغاز ومقارنتها بالعروض المقدمة، تدخل الشركات في تفاوض مباشر مع الموردين للاتفاق حول شروط تعاقدات الشراء والتسليم، وتسحب المفوضية يدها من عملية التفاوض.

وتوقعت المفوضية توقيع الاتفاقيات الأولية للشراء قبيل فصل الصيف، على أن يليه فتح المجال أمام تلقي عطاءات أخرى بصورة دورية (كل شهرين) ولمدة 12 شهرًا مقبلة.

أسعار الغاز واستبعاد روسيا

وصفت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، إطلاق آلية الشراء الموحد للغاز بأنها «خطوة كبرى» لدول الاتحاد، مشيرة إلى أن الشركات يمكنها تسجيل طلبات الشراء بالكميات المطلوبة على منصة «أجريجيت إي يو»، بدءًا من اليوم الثلاثاء 25 أبريل/نيسان 2023.

وأضافت أن المفوضية ستستفيد من قدرتها على التفاوض، بهدف الحصول على أفضل أسعار الغاز المتاحة للعملاء والمستهلكين، حسبما أوضحت في تغريدة لها بموقع «تويتر».

وبدأ التنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي حول مستويات تخزين الغاز منذ العام الماضي (2022)، في إطار الرد على تحويل موسكو إمداداتها من الغاز إلى «سلاح» ضد العقوبات الغربية المفروضة عليها عقب اندلاع الحرب الأوكرانية. وتُعد آلية الشراء الموحد للغاز إحدى الأدوات المساعدة في تنفيذ خطة «ريباور إي يو» الأوسع نطاقًا، التي تهدف بصورة رئيسة إلى تنويع إمدادات الطاقة لدى دول الاتحاد للتخلص من الاعتماد على الغاز الروسي.

ويضمن قرار المفوضية بإطلاق الآلية استثناء تدفقات الغاز الروسي من عملية الشراء المشترك التي تتجه إليها.

إلغاء التنافسية

أشارت المفوضية إلى أن 76 شركة أقبلت على التسجيل في آلية الشراء الموحد للغاز، وتستعد شركات أخرى للانضمام، في حين يجري التسجيل مع الالتزام بمستهدفات الحد الأدنى للدول الأعضاء في الاتحاد حول نسب تخزين الغاز بنحو 15٪ (بما يعادل 13.5 مليار متر مكعب سنويًا).

وقال خبير أوابك، المهندس وائل حامد عبدالمعطي، إن آلية الشراء الموحد للغاز التي كشفت عنها المفوضية الأوروبية اليوم الثلاثاء 25 أبريل/نيسان تلغي مبدأ «التنافسية» الذي كان أساسًا لسوق الغاز الأوروبية، طبقًا لما أورده في تغريدة له بموقع التدوينات القصيرة «تويتر».

وأضاف أن قواعد التنافسية يجري العمل بها، كونها أساسيات معروفة للأسواق الحرة، مشيرًا في الوقت ذاته إلى أن مدى استجابة السوق خلال الآونة المقبلة للآلية سيكون معيارًا لتقييم نجاحها.

وفسّر عبدالمعطي أن آلية الشراء الموحد للغاز تجري عبر شركات وسيطة، تتولى مهمة جمع طلبات العملاء الأوروبيين، لطرحها على الموردين والبائعين، وقد تحد هذه الخطوة من المنافسة السوقية، إذ تهدف المفوضية إلى ضمان أسعار أقل لكميات الغاز المستوردة.

ومن المقرر أن يبدأ تطبيق الآلية من شهر يونيو/حزيران المقبل، وتركز بصورة رئيسة على عقود التسليم خلال مدة قدرها 12 شهرًا فقط، بحسب خبير أوابك.

الطلب الأوروبي

يسعى الاتحاد الأوروبي لضمان توافر كميات كافية من الوقود، تلبي الطلب وتتجنّب مستويات الأسعار القياسية التي عانت منها القارة العجوز العام الماضي (2022).

ورحّبت إسبانيا بإطلاق آلية الشراء الموحد للغاز بين دول الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى ما أُعلن من أهداف حول قدرة الآلية على تأمين أفضل شروط التفاوض المتاحة بالأسواق العالمية للغاز.

ورغم ضخامة الخطوة، فإنها تؤمّن -عبر بدء ملء مرافق تخزين الغاز قبيل ذروة الطلب في فصل الشتاء- ما مقداره 13.5 مليار متر مكعب فقط من الطلب الأوروبي الإجمالي المقدر بنحو 360 مليار متر مكعب، بحسب تقديرات رويترز. ويوضح الرسم البياني أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- حجم الطلب العالمي على الغاز، خلال المدة من عام 2019 حتى العام الجاري 2023

وتستهدف دول الاتحاد -منذ العام الماضي -2022 ملء 90٪ من مرافق تخزين الغاز قبيل شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، وتلقت دعمًا إضافيًا من هدوء مستويات الطلب خلال فصل الشتاء (2022-2023) والطقس المعتدل، ونجاح بعض الحكومات في خفض استهلاك عملائها.

ويعتزم الاتحاد توقيع أولى صفقات آلية الشراء الموحد للغاز الأسابيع المقبلة، مع إتاحة الاختيار للشركات ما بين تدفقات الغاز عبر خطوط الأنابيب أو شحنات الغاز المسال.

كما يمكن لشركات أخرى الحصول على كميات صغيرة (تعادل ثلث شحنة الغاز المسال)، في محاولة لحث الشركات الصغيرة على المشاركة في الآلية.

80 شركة

تتجاوز الشركات الأوروبية المرحبة بالحصول على الإمدادات عبر آلية الشراء الموحد للغاز 80 شركة؛ 76 شركة سجلت على المنصة، إلى جانب 5 شركات تدرس التسجيل في وقت قريب.

ومن بين الشركات المسجلة، شركات تُصنّف تحت نطاق الصناعات كثيفة الاستهلاك، من بينها شركات تهتم بصناعة (الصلب، والأسمدة، والسيراميك، والزجاج)، وفق ما أكده مسؤول بالمفوضية لصحيفة فاينانشيال تايمز (Financial Times).

وتشارك في الآلية شركات كبيرة وصغيرة، وكذا شركات وسيطة تقوم بعملية الشراء نيابة عن تكتلات شركات أصغر، أملًا في الحصول على امتيازات أكبر وأسعار تنافسية.

ويُعد كبح جماح أسعار الغاز ومنعها من الارتفاع إلى مستويات قياسية هدفًا رئيسًا للاتحاد الأوروبي من وراء إطلاق آلية الشراء الموحد للغاز، إذ أكد مسؤولون أن الأسعار المرتفعة لن تصبح «معتادة وطبيعية» لعملاء دول الاتحاد ومستهلكيها.

صندوق النفط النرويجي يحذّر من تداعيات التحول الأخضر على التضخم

دينا قدري

الطاقة

ألقى صندوق النفط النرويجي -أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم- باللوم على تغير المناخ بوصفه أحد الدوافع الرئيسة لارتفاع التضخم الذي يشهده الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة.

ورأى الرئيس التنفيذي للصندوق نيكولاي تانغين، أن التضخم الحالي يُعد مدفوعًا بالإجراءات المناخية، وسيُسهم في ارتفاع الأسعار بصورة متزايدة وإطالة مدّة عوائد الاستثمار المنخفضة، وفق ما جاء في مقابلة أجراها مع صحيفة «فايننشال تايمز» (Financial Times).

وقال تانغين -في تصريحات اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة-: «سيكون من الصعب خفض التضخم».

وكان تانغين -الذي تولى مهام صندوق النفط النرويجي في عام 2020- قد حذّر منذ مدّة طويلة من استمرار التضخم، مشيرًا إلى أن عوائد المستثمرين قد تكون منخفضة خلال العقد المقبل مع استمرار ارتفاع أسعار السلع وأسعار الفائدة.

ويدير البنك المركزي النرويجي الصندوق، الذي يمتلك 1.5٪ من جميع الأسهم المدرجة عالميًا، ولديه حصص في 9 آلاف و200 شركة.

آثار سلبية للتحول الأخضر

أوضح الرئيس التنفيذي لصندوق النفط النرويجي، أن تكاليف العمالة تتسرب إلى ارتفاع الأسعار العالمية، لكننا «نشهد تأثيرًا مناخيًا».

وأشار تانغين إلى ارتفاع أسعار زيت الزيتون والبطاطس والقهوة، بوصفها علامات غير مؤكدة على أن تكاليف الغذاء قد تؤدي إلى ارتفاع التضخم لسنوات مقبلة.

وأضاف أن الثمن الباهظ للتحول الأخضر، وانعكاس العولمة التي أدت إلى انخفاض تكاليف التصنيع لعقود من الزمن، هما -أيضًا- جزء من هذه المعادلة.

وقال تانغين -متحدثًا قبل المؤتمر الاستثماري الافتتاحي لصندوق النفط النرويجي-، إن المستثمر يرى مؤشرات على ما يُسمى تضخم الجشع، حيث ترفع الشركات الأسعار إلى ما هو أبعد من الحد الذي قد تتطلبه ضغوط الأسعار الخاصة بها.

وشدد على أن موجة التضخم التي ضربت النظام المالي، والزيادات الحادة في أسعار الفائدة من قبل المصارف المركزية لمحاولة ترويضها، كشفت عن تصدعات في الأسواق، لا سيما في شكل انهيار بنك سيليكون فالي وبيع «كريدي سويس» الشهر الماضي (مارس/آذار).

وأضاف أنه يعتقد أن «الأسوأ لم يأتِ بعد»، لكنه حذّر من أنه مع وجود 30 تريليون دولار من الخسائر في الأسهم والسندات العالمية العام الماضي (2022)، ما يزال هناك المزيد من الخاسرين الذين سيُكشف عنهم في النظام المالي.

وقال تانغين إنه «من الصعب أن نرى من الخارج» أي شركة مالية كانت في أسوأ حالة، لكن الصندوق كان يعمل بجد لإزالة الأعمال «الفاسدة» من مجموعة أعماله.

أرباح هائلة لصندوق النفط النرويجي

في سياقٍ متصل، سجل صندوق الثروة السيادي النرويجي -المعروف باسم صندوق النفط النرويجي-، يوم الجمعة 21 أبريل/نيسان (2023)، عائدًا بنسبة 5.9٪ على الاستثمار للربع الأول من العام، لتصل الأرباح إلى 893 مليار كرونة نرويجية (83.89 مليار دولار).

وتناقضت الأرباح المدعومة بارتفاع أسواق الأسهم مع خسارة 653 مليار كرونة (61 مليار دولار) في العام السابق (2022)، بحسب ما نقلته وكالة رويترز.

وقال نائب الرئيس التنفيذي تروند غراندي، في مقطع فيديو نُشر بموقع لينكد إن: «إنه في الواقع أحد أقوى الأرباع التي شهدناها على الإطلاق».

وأكد أنه على الرغم من اضطراب السوق في مارس/آذار، وسط مخاوف من أزمة مصرفية جديدة، قدمت أسواق الأسهم أكبر دفعة لصندوق النفط النرويجي، مع مكاسب تقارب 8٪.

وفي الوقت نفسه، ساعد انخفاض أسعار الفائدة في تحقيق فوائد لمحفظة السندات الخاصة بالصندوق، التي عادت بنحو 3٪.

وتلقى الصندوق -الذي يوفّر إيرادات من صناعة النفط والغاز الكبيرة في النرويج- 217 مليار كرونة (20 مليار دولار) من أموال حكومية جديدة خلال الربع الأول من عام 2023.

واحتفظ صندوق النفط النرويجي بنحو 70٪ من الأصول في الأسهم في 31 مارس/آذار 2023، في حين استثمر 27.3٪ في الدخل الثابت، و2.4٪ في العقارات غير المدرجة، و0.1٪ في البنية التحتية للطاقة المتجددة غير المدرجة.

شكراً